الاجابة النموذجية لمقياس السياسة المالية والنقدية الرقابة الاولى (2023-01-08)

السؤال	عناصر الإجابة	العلامة
01	من بين تعريفات السياسة العامة المالية نذكر التعريف الآتي: هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة (الميزانية العامة) من برامج الإنفاق والإيرادات العامة من أجل تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج الوطني- العمالة- الادخار والاستثمار.) تعريف السياسة العامة النقدية هي: مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة الممثلة في البنك المركزي من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية بالنظر إلى الظرف الاقتصادي الذي تعيشه البلاد. مقارنة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ا/ وفقا للمعيار العضوي القرارات المتخذة من طرف وزارة المالية تتعلق بالسياسة المالية والقرارات المتخذة من طرف البنك المركزي تتعلق بالسياسة النقدية. ب/ وفقا للمعيار الموضوعي تحدد السياسة المالية بحجم الدين العمومي بينما تحدد السياسة النقدية بمكونات هذا الدين قرض آو اقتراض. ج/ وفقا لمعيار الغاية آو الهدف إذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة والتوظف فهي سياسة مالية أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية. د/ إلى ذلك تنحصر العمليات النقدية في القطاع البنكي والمالي بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق في حجمها ومداها. • الإجراءات النقدية سريعة ومرنة وبالإمكان تعديلها في وقت وجيز اما التدابير المالية بطيئة ومقيدة بجملة من القيود الدستورية والقانونية. • يعد القرض العام موردا من الموارد العامة للدولة اما شكل سنداته من حيث الاجل القصير آو الطويل وسعر الفائدة ....كل هذا يتعلق بالسياسة النقدية.	06 01 01 01 01 01 01 01
02	1- سياسة السوق المفتوحة: تعني إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق النقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه إلى التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش عن طريق التأثير في العرض. 2- أثر سياسة السوق المفتوحة في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بصفته بائعا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك التجارية بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل للنقود فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان. 3- تتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي: • وجود أسواق مالية متطورة. • توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق. • عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي لهذه السياسة وذلك باقدامها على خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.	06 1.5 1.5 03
03	مقدمة أهمية التنسيق. آليات التنسيق في حالة التضخم أ - إجراءات السياسة المالية 1- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي. 2- الزيادة في حجم الإيرادات. 3- التخفيض من الإعانات. ب – إجراءات السياسة النقدية 1- امتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي. 2- تقليص حجم الائتمان المصرفي. 3- تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد. 4- القيام بالاقتراض من الأفراد. آليات التنسيق في حالة الركود أ – إجراءات السياسة المالية 1- زيادة الإنفاق الحكومي. 2- تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الإيرادات). 3- الرفع من الإعانات. ب – إجراءات السياسة النقدية 1- توسع الائتمان من خلال زيادة حجم المعروض النقدي. 2- تشجيع البنوك التجارية على منح القروض.	08 02 3.5 2.5